الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق

مسابقة المحكمة الصورية العربية لحقوق الإنسان
(النسخة الأولى 2025)

القضية المرفوعة من منظمة "مستقبلنا" لحقوق الإنسان

ضد

دولة عربستان

أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان

1. دولة عربستان تمتد على مساحة تربو على مائتي ألف كيلومتر مربع، وتعداد سكاني يتخطى قليلاً العشرين مليون نسمة، يعيش أغلبهم في مستوى يرتفع قليلاً عن مستوى خط الفقر وفقًا للأرقام الدولية، إذ يبلغ متوسط الأجور في الدولة حوالي 300 دولار شهرياً. ورغم أن موارد جمهورية عربستان ليست كبيرة، إلا أن العديد من التقديرات الاقتصادية تشير إلى أن الاستغلال الكفء لها من شأنه أن يجعل الأوضاع الاقتصادية للسكان أفضل كثيراً. ويقود مؤسسات الدولة في عربستان الكثير من النخب ذوي الخبرات الشخصية والمؤسسية نظراً لكونها أحد أقدم الكيانات السياسية في المنطقة، وقد حصلت على استقلالها في العام 1921، إلا أن الأنظمة السياسية التي تعاقبت عليها لطالما نعتت من لدن المحللون على أنها أنظمة سلطوية. ورغم تبني النظام الجمهوري القائم على الانتخابات الديموقراطية منذ عقود طويلة، إلا أن مزاعم التلاعب في النتائج وانتهاكات حقوق المواطنين كثيرا ما وجهت لمؤسساتها، كما طاردت اتهامات التربح من المناصب الكثير من مسؤوليها. ولكن تميزت المؤسسة القضائية في عربستان بحفاظها على سمعة طيبة وقدر كبير من ثقة المواطنين في نزاهتها واستقلالها.

2. دولة أرضستان هي الجارة الحدودية لدولة عربستان، وتمتد الحدود البرية بين الدولتين لمسافة تفوق أربعمائة كيلومتر. منذ العام 2021، نشأ على أرضها نزاع مسلح غير دولي بين الحكومة المركزية وبين أحد الحركات المسلحة التي تحاول الاستيلاء على الحكم. وقد حافظت عربستان على حيادها في النزاع الدائر في إقليم الدولة الجارة، إلا أنها تأثرت بشكل مباشر بسبب كثرة توافد اللاجئين، وتراوحت تقديرات المنظمات الدولية أن دولة عربستان استقبلت ما يزيد على مليوني لاجئ من أرضستان. صاحب هذا النزوح الكبير للاجئين ازدحامًا كبيراً في مراكز تقديم الخدمات والمشافي، فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في قيمة إيجارات المساكن في كثير من الأحياء. ورغم تدفق المساعدات المالية والعينية من المنظمات الدولية للاجئين، إلا أن الوضع الاقتصادي تدهور في دولة عربستان منذ العام 2021 بصورة ملحوظة، حيث تراجعت القوة الشرائية للعملة بنسبة تتخطى 40%. أرجع بعض المحللين ذلك للعبء الذي سببه وجود اللاجئين، بينما أصر البعض على اعتبار التدهور الاقتصادي هو نتيجة الفساد المستشري في أروقة الجهاز الإداري للدولة، خاصة في ظل تنامي الاقتراض الخارجي لعربستان في السنوات العشر الأخيرة بصورة فاقت مجموع ما اقترضته الدولة منذ استقلالها.

3. بدأ معارضو الحزب الحاكم في التنديد بتراخي الحكومة في ضبط الحدود، وكذلك في التساهل في استخراج الأوراق الرسمية للاجئين من دولة أرضستان. تمسكت الحكومة قبل الانتخابات المزمع عقدها قريباً بالتزامها بقواعد حقوق الإنسان التي توجب عدم الإرجاع القسري لمن يطلب اللجوء. هاجمت المعارضة هذا الخطاب بادعاءات بأن الحكومة تستفيد من المعونات الخارجية للاجئين، وأن الكثير من المسؤولين يستفيدوا شخصياً من الميزات المرتبطة بالدعم الدولي.

4. في ظل استمرار المشاحنات حول سياسة حكومة عربستان تجاه اللاجئين من أرضستان، زاد تدهور الوضع الاقتصادي لعربستان منذ بداية العام 2023. وبدأت تظهر بعض حوادث العنف المتفرقة ضد اللاجئين من أرضستان. وقد خرج سيف الدين، وزير الهجرة وشؤون المغتربين في دولة عربستان، في تصريحات متلفزة متعددة محذراً من تفشي ظاهرة العنف ضد اللاجئين، باعتبارها لا تمثل قيم دولة عربستان. كما عبر سيف الدين عن خطورة مثل هذه الظاهرة على المغتربين من عربستان في باقي الدول. وفي أحد حواراته التليفزيونية في ديسمبر 2023، لم ينكر سيف الدين أن أعدادهم المتزايدة تثقل ميزانية الدولة، لكنه نوه أيضاً إلى المعونات المالية الكبيرة التي تصل لعربستان لمساعدتها في تحمل تكاليف اللاجئين، كما أشار إلى أن التضييق على اللاجئين من شأنه أن يسبب توتر في العلاقات الدولية لعربستان.

5. في 2 سبتمبر 2023، أعلن أزاد، وهو أحد مواطني عربستان المعارضين لسياسات حكومته بشأن اللاجئين، أنه سيبدأ حملة على قناته الشخصية على أحد مواقع التواصل الاجتماعي تتضمن مجموعة من الأخبار والتقارير والحوارات مع خبراء اقتصاديين تشير إلى أن اللاجئين هم سبب التردي للاقتصادي للدولة، وأن أشخاصًا في الحكومة لهم مصالح شخصية في استمرار التساهل مع اللاجئين. اكتسبت تلك الحملة زخماً شعبياً كبيراً، حيث إن القناة المملوكة لأزاد، والذي يعرف نفسه على أنه صحفي حر، يتابعها ملايين الأشخاص، وتدر عليه قناته مبلغاً مالياً يربو في المتوسط على خمسة الآف دولار شهرياُ، والتي يتنوع محتواها بين الأخبار وتعليقات المحللين وحوارات مع شخصيات عامة وفنانين، وصور زياراته للأماكن. واعتاد أزاد على أن يحتوي كل ما ينشره على قناته بشكل شبه يومي عبارات تدعو شعب عربستان لعدم السكوت على هذا الفساد، وكانت دائما عبارة الختام في أي منشور أو حديث "معا لوقف هذه المهزلة". زاد متابعو القناة بصورة ملحوظة في الربع الأخير من عام 2023، وزادت المشاهدات وتضاعف إزاء ذلك المتوسط الشهري لما يجنيه أزاد من القناة.

6. في 10 ديسمبر 2023، بدأت حملة أزاد تتوجه لشخص الوزير سيف الدين في اتهامات مرسلة بأن له مصالح شخصية من وراء التوسع في استقبال اللاجئين، وبأنه شوهد أكثر من مرة في لقاءات عامة وهو في حوارات جانبية بصورة فردية مع لونا، وهي سيدة أجنبية جميلة لها شهرة ونفوذ بحكم ترأسها لأحد المنظمات غير الحكومية الكبيرة التي تعمل على دعم لاجئي أرضستان، وتستقبل منظمتها مبالغ كبيرة من المجتمع الدولي لتنفيذ برامج تخص اللاجئين. وكانت ذروة هذا الهجوم في آخر ليالي العام 2023؛ عندما نشر أزاد صور للوزير سيف الدين مأخوذة من شرفة غرفة في فندق شهير تظهره في وضع مخل مع لونا، وأرفق الصورة بتعبير "هل مصلحة العلاقات الدولية لعربستان تقتضي أن تنام الحكومة في أحضان اللاجئين؟ أم أن هناك مصالح أخرى لجزء من الحكومة؟ حظيت الصورة المنشورة والتعليق المرافق بتفاعل كبير، تمثل في عشرات آلاف من ردود الفعل ما بين المشاركة والإعجاب والتعليقات المشككة أو المتعجبة.

7. تقدم سيف الدين في 2 يناير 2024 للنائب العام بشكوى يطلب فيها المحاكمة العاجلة لأزاد، وفقا للمادة 185 من القانون الجنائي لعربستان التي تنص على أن:

> "كل من أسند لغيره بإحدى طرق العلانية واقعة أو وقائع من شأنها أن تجعل من أسندت إليه محلا للعقاب أو الازدراء أو الاحتقار يعد قاذفًا، ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تتجاوز عشرين ألف دولار .فإذا وقع القذف في حق موظف عام بسبب أو بمناسبة تأدية الوظيفة أو كان القذف خادشاً لسمعة العائلات يجوز الجمع بين العقوبتين. ويمكن للجاني أن يدفع مسؤوليته الجنائية إذا أثبت صحة الواقعة المسندة إلى الموظف العام".

8. استدعى النائب العام أزاد لسؤاله في الشكوى المقدمة ضده من الوزير. وعند سؤاله عن مصدر الصورة رفض أزاد الإفصاح عن المصدر، باعتبار أنه لا يمكن إجبار صحفي على الإفصاح عن مصادره، واكتفى بالقول بأنه تلقى الصورة من أحد المتابعين على البريد الخاص لصفحته الشخصية في نفس الليلة التي نشرها فيها. وأحالت النيابة العامة الصورة إلى الخبير الفني الذي أثبت أن الصورة مصطنعة جزئياً، وأن تاريخ التلاعب فيها يعود إلى نوفمبر 2023. أحالت النيابة العامة القضية إلى المحاكمة الجنائية بناء على المادة 185 من القانون الجنائي لعربستان.

9. في 6 فبراير 2024، أعلن وزير الهجرة والمغتربين أن الحكومة بصدد إصدار قانون جديد يتيح تصويب وضع اللاجئين، بصرف النظر عن طريقة دخولهم للبلاد سواء كانت بصورة شرعية أم غير شرعية. بدأت أصوات المعارضة تتوالى، وبدأ أزاد في كتابة مجموعة منشورات تندد بهذا القرار وتدعو مواطني عربستان لمعارضة هذا الأمر وعدم السكوت على المتاجرة بموارد عربستان من أجل اللاجئين من أرضستان، الذين لا يستحقون كل هذا الدعم على حساب المزيد من التدهور للوضع الاقتصادي للشعب العربستاني. وفي 15 فبراير كتب أزاد تدوينة على كل حساباته على وسائط التواصل الاجتماعي جاء فيها "اللاجئون سيأكلون الأخضر واليابس ... هل سنتركهم؟ ... معا لوقف هذه المهزلة".

10. وفي غضون ذلك تفاقمت حدة وتيرة الحرب الجارية في أرضستان، حينها بدأت العديد من الأطراف الدولية بالتدخل في النزاع، وتفاقم تدهور الأوضاع الاقتصادية في المنطقة ككل، نتيجةً لاضطراب سلاسل الإمداد، وكذلك تأثرت حركة النفط في كل منطقة الشرق الأوسط. وفي 16 فبراير 2024 أعلنت حكومة عربستان عن رفع أسعار المحروقات بنسبة 20%. وزاد الامتعاض بين المواطنين عندما بدأت تظهر صفوف الانتظار طويلة أمام محطات الوقود، وحدثت العديد من المشاحنات التي تطورت لحوادث عنف كان ضحيتها –في الغالب الأعم– لاجئين من أرضستان، وكان لافتًا أن معظم أفعال العنف كانت مصحوبة بعبارات تلوم اللاجئين على أزمة الوقود، وعلى تردي الوضع الاقتصادي في البلاد.

11. في 20 فبراير 2024 أعلنت الحكومة أن جلسة التصويت على قانون اللاجئين ستعقد في 1 مارس 2024. انبرى العديد من المحللين في انتقاد موقف الحكومة باعتباره موقف متسرع لا يحرص على إعطاء القانون الوقت الكافي للنقاش. وخرجت دعوات للتظاهر أمام البرلمان في يوم التصويت للتعبير عن اعتراض الجماهير على هذا القانون.

12. نشر أزاد على صفحته مجموعة من المقالات فحواها أن تسرع الحكومة في إصدار القانون لا تفسير له سوى أنه رغبة في إرضاء أطراف دولية وعدت بتعويضات مالية كبيرة في حال توطين اللاجئين. وفي 25 فبراير 2024، دعا أزاد جماهير الشعب لكي تقول كلمتها وأعلن في تدوينة "يجب أن يعلو صوتنا واضحًا ... معًا ضد القانون... معًا ضد اللاجئين غير الشرعيين... معًا نطهر بلادنا ممن يسلبنا قوتنا ... معًا لوقف هذه المهزلة".

13. في اليومين التاليين استمرت وتيرة أحداث العنف المتفرقة ضد لاجئي أرضستان في أنحاء البلاد. في 28 فبراير 2024 اندلعت اشتباكات بين الأهالي وبين اللاجئين من أرضستان في حي الكرامة الذي يعد أحد نقاط تمركزهم، وذلك على خلفية ادعاء بعض الأهالي من أن شباب أرضستان قد تحرشوا بفتاتين من الحي. راح ضحية الاشتباكات خمسة قتلى من اللاجئين وعشرات الجرحى أغلبهم من اللاجئين أيضًا. قبضت الشرطة على اثني عشر شخصا من الأهالي، ووجهت لهم تهما متعلقة بما جري من أعمال عنف. تراوحت أعمار المقبوض عليهم بين العشرين عاما والخمسين عاما، وكان نصفهم بلا وظيفة، كما أن ثلاثة منهم قد فقدوا وظائفهم في الشهور الستة السابقة على أحداث العنف. وعند سؤال المقبوض عليهم حول أسباب انخراطهم في العنف ضد المجني عليهم، تردد على لسان أربعة منهم عبارات " كل ما قمت به هو واجبي في التصدي لهذه المهزلة"، لم أستطع السكوت أمام هذا الإسفاف"، "ما فعلته هو فرض على الكل".

14. في مساء ذات اليوم قبضت الشرطة على أزاد، وقدمته في اليوم التالي للنيابة العامة بتهمة التحريض على الكراهية المؤدية العنف. وجهت النيابة العامة الاتهام لأزاد وفقا للمادة 219 من القانون الجنائي لعربستان والتي تنص على:

> "كل من حرض علانيةً على الكراهية وكان من شأن فعله أن يؤدي للعنف ضد أي فرد أو مجموعة من الأفراد بناءً على الجنس، أو الدين أو القومية أو العرق أو الإثنية أو الأصل الاجتماعي يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز خمسين ألف دولار".

15. في يوم التصويت على القانون، توجهت أعداد كبيرة من المتظاهرين لمقر البرلمان لإعلان رفضهم للقانون. ولم يحدث أي أحداث عنف، ومررت الحكومة القانون.

16. ضمت المحكمة الجنائية للدرجة الأولى كلا الدعويين المقدمتين من النيابة العامة ضد أزاد وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية في عربستان، وبدأت في نُظر كلا الدعويين في محاكمة واحدة باعتبارهم دعاوى مرتبطة؛ الدعوى المقامة وفقا للمادة 185 والدعوى المقامة وفقا للمادة 219 من القانون الجنائي لعربستان.

17. طالب أزاد بإعلان براءته من كلتا التهمتين لأسباب مختلفة.

فيما يتعلق بالتهمة الواردة في المادة 185، فقد طالب أزاد المحكمة بأن تطبق عليه قانون تنظيم مهنة الصحافة الصادر عام 2012، والذي اعتبر أن الصحفي هو كل من يمتهن الصحافة أو يكون مسجلاً في النقابة. نص هذا القانون في مادته 39 على أن "لا يعاقب الصحفي على ما ينشره في حق موظف عام في الأمور المتعلقة بأعمال وظيفته، إلا إذا ثبت أن النشر كان بسوء نية أو لا أساس له من الصحة".

أما بالنسبة للتهمة الواردة في المادة 219، فقد أنكر أزاد أن عباراته يمكن تفسيرها باعتبارها تحرض على الكراهية أو العنف، ودفع بأن كل عباراته كانت تستهدف الوضع القانوني الذي تمنحه عربستان للاجئي أرضستان.

18. رفضت المحكمة كلا الدفعين، ورفضت اعتبار أزاد صحفيا، كما اعتبرت أن العبارات المنسوبة إليه تكفي لإدانته وفقا للمادة 219، وبناء عليه أدين أزاد في كلتا التهمتين في 28 مايو 2024. حكمت المحكمة على أزاد بالحبس سنة مع وقف التنفيذ، بالإضافة لغرامة قدرها عشرة الآف دولار لارتكابه الجريمة الواردة في المادة 185، كما حكمت عليه بالحبس سنة نافذة وبغرامة قدرها خمسة عشر ألف دولار، لارتكابه الجريمة الواردة في المادة 219. وأيدت المحكمة الاستئنافية كلا الحكمين في 28 سبتمبر 2024.

19. لجأ أزاد في 16 نوفمبر 2024 للمحكمة العليا في عربستان، وزعم أن إدانته تنتهك حقه الدستوري الثابت له وفقًا للمادة 43 من دستور عربستان الصادر عام 1972، والتي تنص على أن:

> "لكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر. وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني".

20. انضمت لأزاد في الدعوى منظمة "مستقبلنا لحقوق الإنسان"، وهي إحدى المنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، والمقيدة بصورة قانونية في عربستان التي تسمح قوانينها لمثل تلك المنظمات بالانضمام للدعاوى الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان. اعتبرت المذكرة المقدمة من منظمة مستقبلنا أن إدانة أزاد تعد انتهاكًا لحقه في حرية التعبير وفقا للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه عربستان في العام 1983، فضلاً عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه عربستان في العام 2008.

استندت منظمة مستقبلنا في مذكرتها إلى دستور عربستان الذي يعطي مكانة خاصة للقانون الدولي حيث ينص في المادة 81 على أن:

" تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصادق عليها، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة".

21. في 21 مارس 2025 رفضت المحكمة العليا الدعوى، ولم تأخذ بالدفوع المثارة من كل من أزاد ومنظمة مستقبلنا.

22. انتهزت منظمة مستقبلنا لحقوق الإنسان فرصة دخول النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ في العام 2023، ورفعت دعوى إلى المحكمة على دولة عربستان في 30 أبريل 2025، علمًا أن دولة عربستان صادقت على النظام الأساسي للمحكمة منذ إنشائها في العام 2014، مع قبولها إمكانية اللجوء للمحكمة من قبل المنظمات الوطنية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان وفقا للمادة 19 (ب) من النظام الأساسي. طلبت منظمة مستقبلنا من المحكمة إعلان أن دولة عربستان قد خالفت التزاماتها وفقا للميثاق العربي لحقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن العقوبات الموقعة على أزاد، بناءً على إدانته وفقا للمادة 185 كذا إدانته وفقا للمادة 219 من قانون العقوبات لعربستان، تعد انتهاكًا لحقه في حرية الرأي والتعبير وفقا للمادة 32 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ملحق بوقائع القضية: الإطار القانوني

أولا: الإطار القانوني الملزم لعمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان

1. النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
2. الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ثانيا: المصادر القانونية الدولية الاخرى ذات الصلة بموضوع الدعوى

1. الاتفاقيات الدولية
   1.1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
   1.2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
   1.3. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
   1.4. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
   1.5. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

2. الوثائق الأخرى
   2.1. التعليقات العامة الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
   2.2. القرارات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والمتعلقة بالشكاوى أو البلاغات الفردية، والتحقيقات القطرية.
   2.3. تقارير المقررين الخاصين المعينين من قبل الأمم المتحدة.
   2.4. خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف.

3. أحكام المحاكم الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

4. أحكام المحاكم العليا في الدول المختلفة في الموضوعات ذات الصلة.